المحور الثاني:
السياسات المالية والنقدية وأدوارها الاقتصادية والتنموية

1. مقاربة معرفية لمفهوم السياسة المالية
2. أدوات السياسة المالية
3. دور السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية
4. السياسة النقدية وأهميتها في توازن الاقتصاد الوطني
5. العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية

المحور الثاني: السياسات المالية والنقدية وأدوارها الاقتصادية والتنموية

تمهيد:

تعدّ السياستين المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، حيث يتجسّد ذلك في القوانين والاجراءات التي تتخذها الحكومة بغية التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة المرتبطة بالاقتصاد الوطني، تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، بهدف تنميته وإعادة توازنه. غير أنّ هناك اختلاف واضح في هذه السياسات من بلد لآخر وهذا تبعا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم في هاته الدول، وظروفها العامة السائدة، وفي هذا المحور من المطبوعة نحاول إبراز مفهوم السياسة المالية، آثارها على الدخل الوطني وعلى مستوى الأسعار والاستهلاك الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في كلّ من الدول المتقدمة والنامية، ثم نحدّد مفهوم السياسة النقدية وأهميتها لتوازن الاقتصاد الوطني، فضلا عن إبراز العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية.

1. مقاربة معرفية لمفهوم السياسة المالية

تتعدّد وتتنوّع التعاريف التي أعطيت للسياسة المالية، ويرجع ذلك إلى دور الدولة في الاقتصاديات المعاصرة، وأهداف السياسة الاقتصادية عموما في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، على الرّغم من أنّ هذا الاصطلاح العلمي حديث نسبيا، واستخداماته المعاصرة شاعت أكثر بعد أزمة الكساد العالمي الكبير [1]، وفيما يلي مجموعة من التعاريف للسياسة المالية:

– العملية التي تهدف إلى تنظيم الانفاق والايرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية المتمثلة في احداث التنمية الاقتصادية[2].

---

[1] – عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 1997، ص ص144–145.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص09.

– مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات العامة واحداث التوازن في الميزانية العمومية للدولة[1].

– برنامج تخططه الدولة وتقوم بتنفيذه عن عمد مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنّب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا لأهداف عامة[2].

– يقصد بها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما يتبع هذا النشاط من آثار على مختلف القطاعات، وهي تتضمّن تكيّفا كميّا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة، وكذا تكيّفا نوعيّا لأوجه هذا الانفاق والايرادات بغية تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها:

– النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

– السعي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

– تحقيق العدالة الاجتماعية.

– اتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وهذا بالتقريب بين طبقات المجتمع. (تخفيف الهوة بين الأفراد فيما يخص الدخل والثروات)[3].

الآثار المرتقبة للسياسة المالية:

[1] – المرجع نفسه.

[2] – ونادي رشيد، «*آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية*»، **أبحاث اقتصادية وإدارية** (جامعة بسكرة – الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، عدد:9، جوان 2011، ص111.

[3] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص09.

إنّ الأهداف الأساسية التي تتوخاها الحكومة بواسطة السياسة المالية لها تأثير بارز في مختلف العلاقات الاقتصادية وعلى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تترك آثارا، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- تأثير السياسة المالية على توزيع الدخل:

إنّ توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية للدولة، لأن هذا الهدف يساهم في تحديد الفئات الاجتماعية التي تملك السيطرة في الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظّمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين، وهنا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية من خلال احداث تغييرات في أنواع ونسب الانفاق، وكذا الضرائب التي تحصَّل من مختلف شرائح المجتمع.

مثال: تعمل الحكومة على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخل الضعيف، فتقوم بزيادة أجورهم، وكذا تخفيض نسب الضرائب المفروضة عليهم من أجل تحسين دخلهم[1].

ب- تأثير السياسة المالية على مستوى الأسعار:

تعتبر الأسعار من المتغيرات المهمّة في الاقتصاد بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع. إذ أنّ النشاط المالي في الاقتصاد الوطني يعمل على تغيير العلاقة بين القدرة الشرائية وكمية السلع والخدمات وهذا ما ينعكس على مستوى الأثمان، كمل يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات، مما يؤثر في كمية الإنتاج[2]، حيث تستطيع الحكومة عن طريق أدوات السياسة المالية، كالضرائب والرسوم مثلا خفض أسعار بعض السلع والخدمات أو الرفع

[1] – المرجع نفسه، ص10.

[2] – المرجع نفسه.

منها، وذلك عن طريق خفض نسب الضرائب والرسوم على المنتجات والخدمات المراد خفض أسعارها، أو رفع نسبها إذا أرادت رفع أسعارها، وكلّ ذلك له أثر في حجم الاستهلاك ذاته.

جـ- تأثير السياسة المالية على مستوى الاستهلاك العام:

يحتل الاستهلاك مكانة مرموقة في نظامنا الاقتصادي، إذ أنّ السياسة المالية تؤثر في الاستهلاك العام من خلال عملية تكييف سياسة الانفاق وتحصيل الإيرادات، لذا فإنّ السياسات المالية تهدف إلى الرفع في درجة الاشباع الكلي في المجتمع. فالحكومة تستطيع مثلا التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضريبية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي[1]، والعكس إذا أرادت خفض الاستهلاك العام عن طريق رفع نسب الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، أو أيضا عن طريق نفقاتها بواسطة التحويلات الاجتماعية أو دعم المنتجين بمساعدات مالية محددة، وبالتالي تساهم في التأثير على حجم الاستهلاك العام في المجتمع.

2. أدوات السياسة المالية

في ظل ما يعرف بالدولة المتدخلة التي ظهرت كمفهوم وفق ما طرحته المدرسة الكينزية بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، أصبحت الحكومة توظف مجموعة من الأدوات ضمن سياستها المالية بغية التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث يمكن إدراج هاته الأدوات على النحو التالي:

أ- الضرائب والرسوم: من أهم أدوات السياسة المالية التي توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات، كما يمكن توظيفها للتدخل في النشاط الاقتصادي، فيمكن مثلا

[1] – المرجع نفسه.

تخفيض الضرائب على بعض القطاعات من أجل تشجيع الاستثمار فيها، كما تستخدم أيضا هذه الأدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية[1] كتخفيض الضرائب على بعض الفئات.

ب- القروض العامة: تستخدم لسد العجز عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد الذي تعجز الإيرادات الذاتية تغطية نفقاتها، أو تستخدم في فترات الكساد لإعادة بعث الاقتصاد[2].

ج- الإنفاق العام: يعدّ من أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومة من أجل زيادة أو خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا لمواجهة الاختلالات في توازن الاقتصاد على إثر فجوة تضخمية أو انكماشية، حيث تستخدم سياسة الانفاق العام إمّا لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب طبيعة المشكلة التي تتعرض لها[3].

د- عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام، فتعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات التنموية، الهدف من ورائها هو تبني سياسة مالية توسّعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، إذ أنّ الدول المتقدمة لا تعمد إلى توظيف هذه الأداة إلا في حالات الانكماش الاقتصادي، أما الدول النامية فإنها تستعمل هذه الوسيلة بشكل متكرّر ومستمر نظرا لنقص مواردها واستراتيجياتها في إنماء البلد وتحسين البنية الأساسية[4].

3. دور السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت أهميتها لما تسعى اليه من أهداف اقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية.

---

[1] – هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص14–15.

[2] – المرجع نفسه، ص 15.

[3] – المرجع نفسه، ص ص15–16.

[4] – المرجع نفسه، ص ص16–17.

أ- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تعتبر الدول المتقدمة دولا ذات مجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي، حيث يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية فيها هو البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (توازن الاقتصاد الوطني)، وذلك من خلال تكييف عمل الميزانية العامة مع ظروف الاقتصاد الوطني[1]، فاذا كان هناك تضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، تتدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية للتخفيف من التضخم، بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بواسطة النفقات والايرادات العامة، وخاصة الضرائب، واذا كان العكس، أي انخفاض الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي والذي يؤدي إلى نوع من الركود الاقتصادي (الانكماش) وانخفاض المستوى العام للأسعار، تقوم الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية بتكييف النفقات العامة والايرادات العامة حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، كرفع الأجور والتخفيض من نسب الضرائب ... وغيرها من الإجراءات الأخرى ضمن هذا السياق، من أجل تشجيع الطلب الكلي وإعادة إنعاش وبعث الاقتصاد.

ب- السياسة المالية في الدول النامية:

يتميّز اقتصاد الدول النامية بعدم الاكتمال فهي تسعى جاهدة إلى توفير حاجات وأسباب الرفاهية لسكانها، حيث تقوم السياسة المالية في هذه الدول بتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للمجتمع، وذلك من خلال ما تقوم به الحكومة في رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وخلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع، وليس معنى ذلك أن السياسة المالية في هذه البلدان لا تولي أي اهتمام لهدف إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، بل يلزمها لإنجاح معركة بناء المجتمع اقتصاديا ضرورة توفير الاستقرار والتوازن الاقتصادي، لأنّ أيّ موجة تضخمية (ارتفاع المستوى

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص11.

العام لأسعار) أو انكماشية ستخلّ بعملية البناء على أسس سليمة[1]، وتؤثّر سلبيا على اقتصادها.

4. السياسة النقدية وأهميتها في توازن الاقتصاد الوطني

أ- مفهوم السياسة النقدية:

تحتل البنوك المركزية في مختلف دول العالم مكانة هامة بين مختلف مؤسسات الدولة، حيث تسعى من خلالها لتنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة، إذ تناط لها مهمّة إدارة السياسة النقدية، والتي من خلالها تسعى إلى تنظيم كمية النقود في الاقتصاد الوطني، ومراقبة عملية الإئتمان[2]، هذا وتلعب النقود دورا مهما في الاقتصادات المعاصرة لما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية وسير العلاقات التجارية بين الأفراد، ولهذا فقد تعدّدت وتنوّعت التعاريف المعطاة للسياسة النقدية، نذكر منها:

- هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول[3].

- العملية التي تهدف الى تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[4].

- الإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية[5].

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية**، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث الكتروني PDF، 2006، ص09. أنظر: www.ieaoi.ir/files/site1/pages/maghalat/abzarhaye_siyasate_poli.pdf

[3] – عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص145.

[4] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص15.

[5] – عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص145.

من خلال هذه التعاريف، نخلص إلى أن السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الاقتصادات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكّنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، غير أنّ السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان ثبات المستوى العام الأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، بل يتطلب الأمر إدراج أهمية السياسة المالية في تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية السالفة عن طريق تغيير معدلات الضرائب ومستوى الانفاق[1] وغيرها من الأساليب الأخرى ضمن نطاق السياسة المالية للحكومة.

ب-أدوات السياسة النقدية:

يطلق على أدوات السياسة النقدية مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة، من خلال تعظيم أهداف معينة[2]، حيث تناط مسؤولية الاشراف والمراقبة للسياسة النقدية في أغلب اقتصاديات العالم إلى البنك المركزي، تستخدم من خلالها جملة من الأدوات، تهدف من ورائها إلى التدخّل على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين:

- **الأدوات الكمية:** هي جملة الإجراءات والأساليب ذات الطابع الكمي التي تستخدمها المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية من أجل احداث تغيير في كمية النقود المتداولة اجمالا، وهذا بدوره يؤثر في مستوى الائتمان وكذا السيولة المالية للبنوك[3].

ضمن هذه الأدوات الكمية، نركز على الاحتياطي الاجباري، سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

1/ الاحتياطي الاجباري:

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص15.

[2] – حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص13.

[3] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص18.

يعتبر الاحتياطي الاجباري، أو كما يسمى بالاحتياطي القانوني أو الالزامي، أسلوبا من أحدث أساليب مراقبة سيولة البنوك وأكثرها فعالية. ويتعلق الأمر بقرار من البنك المركزي الذي يقوم بإجبار البنوك التجارية على ترك قسط معين من ودائع الجمهور في حساب دائن لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المفاجئة، حيث تتغير نسبة هذا القسط من ظرف إلى آخر حسب وضعية الاقتصاد الكلي رفعا أو خفضا، بما يؤدي إلى نقص أو زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية، فيتأثّر بذلك الكلب على القروض بغرض الاستثمار[1]، ففي **حالة التضخم**، والتي تتّسم بتضاعف القروض، يقوم البنك المركزي **برفع** مستوى الاحتياطي الالزامي، الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة، وهذا بغرض التخفيض من التضخم، (ونحن قلنا أن التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي التقليل من النقود المتداولة و القروض و السيولة، وهو ما يؤدي إلى التقليل من التضخم) واحداث التوازن في الاقتصاد. أما في **حالة الكساد أو الانكماش الاقتصادي**، حيث تقلّ الأموال وتتراجع حركية النشاط الاقتصادي، يقوم على إثرها البنك المركزي **بتخفيض** معدل الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لترتفع نسبة السيولة النقدية ضمن الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي يصبح للبنوك إمكانية الزيادة في قروضها الموجّهة إلى المشروعات والمؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في انتعاش حركة النشاط الاقتصادي[2].

2/ سياسة معدل إعادة الخصم:

إنّ سعر إعادة الخصم *réescompte* هو الأداة التي يعيد من خلالها البنك المركزي خصم أوراق سبق أن خصمتها البنوك التجارية لعملائها من المستثمرين، حيث تعدّ هذه

[1] – حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص17.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص18.

السياسة من الآليات الفعّالة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في مختلف دول العالم للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض من النقود في الاقتصاد الوطني[1]، حيث تتغيّر عملية الخصم وإعادة الخصم حسب ظروف الاقتصاد الوطني إن كان في حالة تضخم أو ركود اقتصادي.

– إذا قام البنك المركزي **بتخفيض** معدّل إعادة الخصم فإنّه يعطي للبنوك الأخرى فرصة الزيادة في الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها المالية والتجارية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض، ومنه فالبنوك سوف تعطي كامل التسهيلات ليقترض العملاء منها، ويكون ذلك في حالات الركود الاقتصادي[2].

– أمّا إذا قام البنك المركزي **برفع** معدل اعادة الخصم في حالات ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، فإنّه يفرض على البنوك أن تقلّل من قروضها ومن إعادة خصم أوراقها التجارية والسندات، وبالتالي ترفع من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء على طلب القروض لارتفاع التكاليف، وهذا ما يؤثّر في الأخير على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني[3].

3/ سياسة السوق المفتوحة:

تتمثّل في دخول البنك المركزي كمشتري أو بائع لمختلف السندات المالية، خاصة منها السندات الحكومية في السوق المالي.

فإذا رغب البنك المركزي في زيادة مقادير النقود المتداولة في حالات **الانكماش الاقتصادي**، تراه يتقدّم للسوق **فيشتري** الأوراق المالية، ويصبّ مقابل ذلك نقودا في السوق، الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها، وهذا ما يقوم به في فترات الانكماش من أجل

[1] – حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص16.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص 16–17.

[3] – المرجع نفسه.

إنعاش الاقتصاد، حيث ينزل إلى السوق **كمشتري** الشيء الذي يساعد البنوك على توفير سيولة إضافية، ومن ثمّ يساهمون في تمويل الاقتصاد الوطني.

أمّا إذا أراد البنك المركزي **التقليل** من حجم النقود المتداولة في فترات **التضخم**، فما عليه إلاّ النزول إلى السوق **كبائع** للسندات، الشيء الذي يمكّنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية، فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك إلى الاقتصاد الوطني.

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية لها صفة التدخل المباشر، حيث قد تتعمّد السلطات إلزام المؤسسات المالية مباشرة بنسب أسعار فائدة معيّنة بحدّدها البنك المركزي على الودائع والقروض الممنوحة من البنوك التجارية[1] ... وغيرها من الآليات الأخرى ضمن السياسة النقدية.

- الأدوات النوعية (الكيفية):

رغم النجاعة التي تحققها الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلاّ أنّ البنوك المركزية في جل دول العالم أصبحت تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي، خاصة أنّ نتائج الإجراءات الكمية هي نتائج شمولية تمسّ كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، معنى ذلك أن مفعول التقنيات الكمية واسع جدا يشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، فاذا قامت أجهزت الاشراف والمراقبة بالعمل على التقليل من السيولة النقدية الفائضة بواسطة الأدوات الكمية، كان لهذا القرار تأثير على كل القطاعات الاقتصادية، أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها والتي لم يكن لها الأثر في توسيع التيارات التضخمية، ولهذا فالبنك المركزي يعمل من خلال الأدوات النوعية لتكييف عمل السياسة النقدية لتكون أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني، وتتلخّص هذه الأدوات النوعية من خلال **التوجيهات والارشادات (الاقناع الأدبي)** واتباع **سياسة انتقائية للقروض**، حيث يوجّه البنك المركزي مجموعة من الارشادات أو الأوامر الإلزامية إلى البنوك التجارية للقيام باتباع ما يملي عليهم من

[1] – حسين كامل فهمي، المرجع السابق، ص18.

توجيهات تصبّ في مجملها في صلب السياسة النقدية وأهدافها اتجاه حالة الاقتصاد الوطني إذا كانت مشكلة تضخم أو انكماش[1]، كأن تأمر الحكومة والبنك المركزي بدعم قطاعات دون أخرى من خلال تمويلها وتخفيف الفوائد عليها.. مثل حالة قطاع السكن في الجزائر وتخفيف فوائد القروض البنكية الممنوحة للأفراد إلى 1% أو 3%.

كما تهدف الأدوات غير الكمية للسياسة النقدية في توجيه القروض إلى قطاعات معينة تعتبرها السلطة النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، فتمنح لها التسهيلات والمساعدات، مثل: إقرار معدل إعادة خصم مفضّل، وتغيّير مدّة استحقاق القروض ومعدّل فوائدها[2].

5. العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية

إذا كان دور السياسة المالية هو العمل على تغيير معدلات الضرائب وكذا الانفاق الحكومي حسب حالات الاقتصاد الوطني إن كان في حالة تضخم أو انكماش، وهذا من خلال خلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنّ السياسة النقدية هي من صميم سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لعملية خلق النقود وإدارة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، والفرق الرئيس بين السياستين هو أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخول، في حين تؤثر السياسة المالية مباشرة في تيار الدخول وبشكل غير مباشر في عرض النقود[3]، وهذه السياسة تقف جنبا إلى جنب مع السياسة المالية للحكومة، فكلاهما يهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساوٍ للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى استقرار المستوى العام للأسعار وجعله في متناول جميع شرائح المجتمع[4]، ولهذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي

---

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص19–20.

[2] – المرجع نفسه، ص20.

[3] – هيفاء غدير غدير، المرجع السابق، ص87.

[4] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص21.

يتطلب التنسيق والترابط بين السياستين المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل، من أجل تفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم التنسيق[1].

يكون التنسيق بين السياستين في إطار السياسة العامة للحكومة، تكون تركيبتها متضمنة لسياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بالشكل الذي يؤدي إلى النتائج المرجوّة من قبل السلطات النقدية والمالية معا، فكلاهما يكمّلان بعضهما البعض ويساهمان بشكل فعّال في معالجة الاختلالات الاقتصادية[2].

[1] – هيفاء غدير غدير، المرجع السابق، ص88.

[2] – المرجع نفسه، ص88.